الأمم المتحدة

تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الدورة الأولى

(١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠١٠)

تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الدورة الأولى (١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠١٠)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول –	مقدمة	١	١
الثاني –	تنظيم الدورة	٢-١٤	٢
	ألف – افتتاح الدورة ومدتها	٢-٣	٢
	باء – انتخاب أعضاء المكتب	٤-٦	٢
	جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٧-٨	٣
	دال – الحضور	٩-١١	٣
	هاء – اختتام الدورة	١٢-١٣	٤
	واو – الوثائق	١٤	٤
الثالث –	التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل للمواضيع المطروحة في المؤتمر	١٥-٢٣	٥
الرابع –	مسائل تنظيمية وإجرائية: تقرير فريق الاتصال الأول المعني باستعراض العملية التحضيرية، بما فيها المسائل التنظيمية والإجرائية، بما يفضي إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠	٢٤-٢٦	٧
الخامس –	مشروع النظام الداخلي للمؤتمر: تقرير فريق الاتصال الثاني المعني باستعراض مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠	٢٧-٣٠	٨
السادس –	اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الأولى	٣١-٣٣	٩
المرفقات			
الأول –	موجز أعده الرئيسان المشاركان عن مداولات اللجنة التحضيرية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المعنون ”التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل للمواضيع المطروحة في المؤتمر“		١٠
الثاني –	تقرير الميسرين المشاركين عن مداولات فريق الاتصال ١ بشأن استعراض العملية التحضيرية، بما فيها المسائل التنظيمية والإجرائية، تمهيدا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢		٢٩

الثالث – تقرير الميسرين المشاركين عن مداولات فريق الاتصال ٢ بشأن مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ . . . . . ٣١

الرابع – قائمة بالوثائق المعروضة على الدورة الأولى للجنة التحضيرية ٣٢

الخامس – الأنشطة الجانبية ٣٣

الفصل الأول

مقدمـــة

١ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٦/٦٤، أن تنظم في عام ٢٠١٠ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن تنشئ لجنة تحضيرية تتولى القيام بمهام التحضير للمؤتمر. وقررت كذلك أن تعقد اللجنة التحضيرية دورتها الأولى في عام ٢٠١٠ لمدة ثلاثة أيام مباشرة بعد اختتام الدورة الثامنة عشرة والجلسة الأولى للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

٢ – عقدت اللجنة التحضيرية دورتها الأولى في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠. وعقدت ست جلسات (الأولى إلى السادسة) وجلسات لفريقيها للاتصال.

٣ – وفي الجلسة الأولى للجنة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو، افتتح وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدورة وأدلى ببيان افتتاحي.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٤ – انتخبت اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى المعقودة في ١٧ أيار/مايو، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيسان:

جون آشي (أنتيغوا وبربودا)؛

بارك إن – كوك (جمهورية كوريا)

نواب الرئيسين:

آنا بيانشي (الأرجنتين)؛

تشارلز ثيمباني إنتواغاي (بوتسوانا)؛

تانيا فاليري راغوش (كرواتيا)؛

جيري هلافاسيك (الجمهورية التشيكية)؛

ماجد عبد العزيز (مصر)؛

باولو سوبرانو (إيطاليا)؛

أسد مجيد خان (باكستان)؛

جون ماتوزاك (الولايات المتحدة الأمريكية)

٥ – ووافقت اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى أيضا، على أن تعمل تانيا فاليري راغوش (نائبة الرئيسين، كرواتيا)، مقررة للدورة.

٦ - وفي الجلسة نفسها، أبلغ الرئيس، بارك إِن - كوك (جمهورية كوريا) اللجنة، بأن ماريا تيريزا ميسكيتا بيسوا (البرازيل) ستعمل بصفتها عضوا في مكتب اللجنة التحضيرية بحكم منصبها، وذلك باسم البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٧ - أقرت اللجنة التحضيرية في جلستها الأولى المعقودة في ١٧ أيار/مايو، جدول أعمالها المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.216/PC/1، ووافقت على تنظيم أعمالها. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل للمواضيع المطروحة في المؤتمر.

٤ - مسائل تنظيمية وإجرائية.

٥ - مشروع النظام الداخلي للمؤتمر.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الأولى.

٨ - ووافقت اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى أيضا، بناء على اقتراح الرئيس (جمهورية كوريا)، على إنشاء فريقَي الاتصال التاليين: فريق الاتصال الأول المعني باستعراض العملية التحضيرية، بما في ذلك المسائل التنظيمية والإجرائية، بما يفضي إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ (انظر الفصل الرابع أدناه)؛ وفريق الاتصال الثاني المعني باستعراض مشروع النظام الداخلي للمؤتمر (انظر الفصل الخامس أدناه).

دال - الحضور

٩ - وفقا للفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤، كانت اللجنة التحضيرية مفتوحة العضوية لكفالة المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك المشاركين الآخرين في لجنة التنمية المستدامة، وذلك وفقا للنظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

والترتيبات التكميلية التي وضعها المجلس للجنة التنمية المستدامة في مقرريه ١٩٩٣/٢١٥ و ١٩٩٥/٢٠١.

١٠ - وحضر الدورة أيضا عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجموعات الرئيسية.

١١ - وترد قائمة المشاركين في الدورة الأولى للجنة التحضيرية في الوثيقة A/CONF.216/PC/INF.1.

هاء - اختتام الدورة

١٢ - أدلى الأمين العام بكلمة في الجلسة السادسة للجنة المعقودة في ١٩ أيار/مايو.

١٣ - وأدلى الرئيس (أنتيغوا وبربودا) ببيان وأعلن عن اختتام الدورة الأولى للجنة.

واو - الوثائق

١٤ - ترد في المرفق الرابع قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى.

الفصل الثالث

التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل للمواضيع المطروحة في المؤتمر

١٥ - نظرت اللجنة التحضيرية في التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل للمواضيع المطروحة في المؤتمر (البند ٣ من جدول الأعمال) في جلساتها الأولى إلى السادسة المعقودة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠.

١٦ - وفي الجلسة الأولى للجنة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو، قدم مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقرير الأمين العام في إطار البند (A/CONF.216/PC/2).

١٧ - وعقدت اللجنة، في جلستيها الأولى والثانية، المعقودتين في ١٧ أيار/مايو، حلقة نقاش حوارية عن موضوع ''تقييم التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة''، برئاسة الرئيس (أنتيغوا وبربودا).

١٨ - وعقدت اللجنة في جلستَيها الثانية والثالثة، المعقودتين يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو، حلقة نقاش حوارية عن موضوع ''التصدي للتحديات الجديدة والناشئة'' برئاسة الرئيس (جمهورية كوريا).

١٩ - وعقدت اللجنة في جلستَيها الثالثة والرابعة، المعقودتين في ١٨ أيار/مايو، حلقة نقاش حوارية حول موضوع ''الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر''، برئاسة الرئيس (جمهورية كوريا).

٢٠ - وعقدت اللجنة في جلستَيها الرابعة والخامسة، المعقودتين يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو، حلقة نقاش حوارية عن موضوع ''الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة'' برئاسة الرئيس (أنتيغوا وبربودا).

الإجراءات المتخذة

٢١ - في الجلسة السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو، قدم الرئيس (أنتيغوا وبربودا) موجز الرئيسَين عن مداولات اللجنة التحضيرية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال (انظر المرفق الأول).

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من ممثلي اليمن (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكوبا وأستراليا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغواتيمالا وغرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة) وسويسرا والنرويج والبرازيل والاتحاد الروسي.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية ببيان.

الفصل الرابع

مسائل تنظيمية وإجرائية: تقرير فريق الاتصال الأول المعني باستعراض العملية التحضيرية، بما فيها المسائل التنظيمية والإجرائية، بما يفضي إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠

٢٤ - وافقت اللجنة التحضيرية بناء على مقترح الرئيس (جمهورية كوريا) في جلستها الأولى المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، على إنشاء فريق الاتصال الأول المعني باستعراض العملية التحضيرية، بما فيها المسائل التنظيمية والإجرائية (البند ٤ من جدول الأعمال)، بما يفضي إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠. وعقد فريق الاتصال خمس جلسات شارك في تيسيرها نائبا الرئيسين باولو سوبرانو (إيطاليا) وأسعد مجيد خان (باكستان).

٢٥ - واستمعت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو، إلى بيانَي ميسرَي فريق الاتصال الأول (إيطاليا وباكستان) المتعلقين بنتيجة مداولات الفريق، في ورقة غير رسمية عممت بالإنكليزية فقط.

الإجراءات المتخذة

٢٦ - قررت اللجنة التحضيرية، في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو، أن تدرج تقرير الميسرَين (إيطاليا وباكستان) عن مداولات فريق الاتصال الأول في تقرير اللجنة عن دورتها الأولى (انظر المرفق الثاني).

الفصل الخامس

مشروع النظام الداخلي للمؤتمر: تقرير فريق الاتصال الثاني المعني باستعراض مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠

٢٧ - وافقت اللجنة التحضيرية، بناء على اقتراح الرئيس (جمهورية كوريا)، في جلستها الأولى المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، على إنشاء فريق الاتصال الثاني المعني باستعراض مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠ (البند ٥ من جدول الأعمال). وعقد فريق الاتصال هذا خمس جلسات شارك في تيسيرها نائبا الرئيسين آنا بيانشي (الأرجنتين) وجون ماتوزاك (الولايات المتحدة الأمريكية).

٢٨ - واستمعت اللجنة التحضيرية، في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو، إلى بيانَي ميسرَي فريق الاتصال الثاني (الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية) المتعلقين بنتيجة مداولات الفريق، عممت في ورقة غير رسمية بالإنكليزية فقط.

٢٩ - وفي الجلسة ذاتها، ألقى ببيان كل من ممثلي مصر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكوبا.

الإجراءات المتخذة

٣٠ - قررت اللجنة التحضيرية، في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو، أن تدرج تقرير الميسرَين (الأرجنتين وباكستان) عن مداولات فريق الاتصال الثاني، في تقرير اللجنة عن دورتها الأولى (انظر المرفق الثالث).

الفصل السادس

اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الأولى

٣١ - في الجلسة السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت مقررة اللجنة التحضيرية، تانيا فاليري راغوش (كرواتيا)، مشروع تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الأولى (A/CONF.216/PC/1/L.1) (البند ٦ من جدول الأعمال).

٣٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلت المقررة بتصويب شفوي لمشروع التقرير.

الإجراءات المتخذة

٣٣ - قررت اللجنة التحضيرية، في جلستها السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو، أن تعتمد مشروع التقرير بصيغته المصوبة شفويا، وكلفت المقررة (كرواتيا) بوضع صيغته النهائية بالتعاون مع أمانة اللجنة.

المرفق الأول

موجز أعده الرئيسان المشاركان عن مداولات اللجنة التحضيرية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل للمواضيع المطروحة في المؤتمر"

١ - افتتح السيد شاه زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وانتخبت اللجنة ١٠ أعضاء للمكتب، منهم الرئيسان المشاركان، السيد بارك إن - كوك، الممثل الدائم لجمهورية كوريا والسيد جون آشي الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، ومقررة اللجنة السيدة تانيا فاليري راغوش من كرواتيا، وانتخب كل من السيد ماجد عبد العزيز من مصر، وآنا بيانشي من الأرجنتين، وجيري هلافاسيك من الجمهورية التشيكية، وأسد مجيد خان من الباكستان، وجون م. ماتوزاك من الولايات المتحدة، وتشارلز ت. إنتواغاي من بوتسوانا وباولو سوبرانو من إيطاليا أعضاءً للمكتب. وسميت ماريا تيريزا ميسكيتا بيسوا من البرازيل عضوا بحكم منصبها في مكتب اللجنة التحضيرية.

٢ - وأنشئ فريقا اتصال، أحدهما يتناول العملية التحضيرية (برئاسة أسد مجيد خان من باكستان وباولو سوبرانو من إيطاليا) والآخر جدول أعمال المؤتمر (برئاسة آنا بيانشي من الأرجنتين وجون م. ماتوزاك من الولايات المتحدة الأمريكية).

٣ - وأكد شا زوكانغ، الأمين العام المعين للمؤتمر، في ملاحظاته الافتتاحية أنه سيشرف على عمل الأمانة المتمثل في دعم العملية التحضيرية بأقصى درجات الشفافية، وأن موقع الأمانة المخصص للمؤتمر سيكون في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع موظفين من شعبة التنمية المستدامة وآخرين معارين من مختلف كيانات الأمم المتحدة. وستنشئ فرقة عمل تابعة للإدارة لدعم العملية التحضيرية. وستسهم الآليات التعاونية المشتركة بين الوكالات في العملية التحضيرية، إلى جانب اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفريق الإدارة البيئية ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية. ثم أقر الاجتماع جدول الأعمال. وقدم طارق بنوري، مدير شعبة التنمية المستدامة، تقرير الأمين العام وأكد ضرورة تحقيق استدامة النتائج الإنمائية الهامة التي تم التوصل إليها في السنوات الأخيرة.

٤ - وأدلى كل من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة وممثلو المجموعات الرئيسية ببيانات يهيبون فيها بالمؤتمر أن يحقق نتائج طموحة وتطلعية وذات منحى عملي. ودعا عدد من

المشاركين إلى تقديم وثيقة ختامية قصيرة ومركزة. وأشار البعض إلى أن هناك حاجة إلى التركيز الشديد على السياسة العامة المنصوص عليها في الأهداف والمقاصد الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، واقترحوا بالفعل توسيع نطاق الأهداف الإنمائية للألفية لتشمل أهداف التنمية المستدامة الجديدة. وقال أحد الوفود إنه ينبغي بذل الجهود للعمل نحو التوصل إلى توافق قوي في الآراء باسم الإنسانية وكوكب الأرض.

٥ - وأبرز المتكلمون الأهداف الرئيسية للمؤتمر كما نص عليها قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤، وهي ضمان التزام سياسي متجدد بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز وما حدث من ثغرات في التنفيذ أثناء الوفاء بالالتزامات التي سبق وأن تم الاتفاق عليها، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ووجهوا الاهتمام إلى موضوعين من مواضيع المؤتمر: الاقتصاد الذي يراعي البيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٦ - وأشار العديد من المتكلمين إلى أن التنمية المستدامة هي العنصر الرئيسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأنه ينبغي للمؤتمر أن يولي قدراً متساوياً من الأهمية لكل محور من المحاور الثلاثة المتمثلة في التنمية المستدامة - التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولم يتمكن العالم من الاختيار بين الحماية البيئية والنمو الاقتصادي والتكافؤ الاجتماعي. وأكد المتكلمون على الحاجة إلى تعزيز المواءمة بين الدعامة البيئية والدعامتين الاجتماعية والاقتصادية.

٧ - ومن أجل تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، دعت الوفود والجهات صاحبة المصلحة إلى إحياء ”روح ريو“. وأبرز الكثيرون أهمية إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة على المستويين الوطني والمحلي، والشباب منها على وجه التحديد، بينما وصف متحدث واحد المؤتمر بأنه ”ريو من أجل ٢٠ شيئا ما“.

٨ - وما زالت مبادئ والتزامات التنمية المستدامة التي وضعت في استكهولم في عام ١٩٧٢ وفي ريو في عام ١٩٩٢ صالحة لليوم، لكن بعض الوفود اقترحت أن تعكس حقائق القرن العشرين لا الألفية الجديدة. وأصر آخرون على أن يتضمن أي التزام سياسي متجدد أولاً وقبل كل شيء تصميماً حازماً على تنفيذ التزامات سابقة لأن البلدان لم تف بعد بهذه الالتزامات على النحو الملائم.

٩ - وفي مسعى لتحديد أسباب استمرار وجود ثغرة في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة، دعا متكلمون إلى إعداد تقييم أمين لما أحرز من تقدم حتى الآن، يشمل تقييماً واضحاً لما تم إنجازه بالفعل من حيث وسائل التنفيذ، فمن ناحية، أثيرت مسألة الروح الجديدة للشراكة

بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ ومن ناحية أخرى، لوحظ أن الشراكة العالمية لتطوير الهدف ٨ ما زالت بعيدة المنال. وأعرب عن الأمل بأن يسد المؤتمر فجوة الثقة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تتجلى في مفاوضات تغير المناخ.

١٠ - ولم تشتمل التحديات الناشئة التي تواجه التنمية المستدامة على الأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي العالمي وأزمتي الغذاء والطاقة التي حدثت في الآونة الأخيرة فحسب، وإنما أيضاً على تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر وشح المياه والكوارث الطبيعية. وبينت الوفود أن الكثير من هذه التحديات سبقت الأزمة المالية والكساد العالمي.

١١ - وقدم بعض المتكلمين حججاً قوية لتحقيق فوائد مشتركة من اقتصاد يراعي البيئة فيما يتعلق بالتنمية والعدالة الاجتماعية. وأكد أحد المتكلمين أنه من الضروري أن تمثل العدالة الاجتماعية محور اقتصاد يراعي البيئة إذا ما أريد له أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. واعتبر آخرون أن الاقتصاد الذي يراعي البيئة هو بمثابة مجموعة من السياسات التي تتبع للانتقال إلى تنمية منخفضة الكربون. وقد أُشير مراراً إلى أنه ينبغي لأي اقتصاد يراعي البيئة أن يعتمد على الطاقة النظيفة وكفاءة استغلال الموارد وإيجاد فرص عمل كريمة. ولاحظ عدد من الوفود أنه لا يوجد مقترح واحد فحسب بل مقترحات مختلفة لاقتصاد يراعي البيئة لا بد من فهم تكاليفه وفوائده بصورة أفضل. وقد أثار مفهوم الاقتصاد الذي يراعي البيئة نقاشا ثمة حاجة ماسة إليه. وأشارت بعض الوفود إلى ما لا ينبغي، في اعتقادها، أن ينطوي عليه الاقتصاد الذي يراعي البيئة، أي خصخصة الطبيعة والثروات الطبيعية على وجه التحديد. وحذر متكلمون آخرون من الربط بين الاقتصاد الذي يراعي البيئة والشروط التجارية والمالية. وتولد عموماً شعور بأن الاقتصاد الذي يراعي البيئة ليس بقاعدة، وإنما هو مفهوم واسع ومرن بما يكفي لاستيعاب مجموعة متنوعة من النهج الوطنية والمحلية. وفي الواقع، لقد سبق وأن تم تعريف الاقتصاد الذي يراعي البيئة على مستوى القواعد الشعبية بأنه ممارسة على أرض الواقع.

١٢ - وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، أشير إلى توافق في الرأي بشأن الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية. ومع ذلك، فقد ظهرت آراء متباينة بشأن سبل تعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة الحالية في مجال التنمية المستدامة. وتطرق الوفود إلى ضرورة النظر في أعمال لجنة التنمية المستدامة، وكذلك العمل الذي يتولى توجيهه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يتعلق بإصلاح الحوكمة البيئية الدولية. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة النظر في مجموعة أوسع من المؤسسات، بما فيها

المؤسسات العاملة في القطاعين المالي والتجاري، وإلى تحديد الطريقة التي يمكن أن تسهم من خلالها إسهاماً أكثر فعالية في التنمية المستدامة.

١٣ - ودعا المتكلمون إلى تنظيم عملية تحضيرية شفافة وشاملة يشارك فيها المجتمع المدني وكل المجموعات الرئيسية على أكمل وجه. ومن الضروري استعمال أدوات وسائط الإعلام والشبكة العالمية على نحو فعال لتوعية المجتمع المدني، ولا سيما الشباب.

١٤ - وأكد عدة متكلمين الحاجة إلى عملية تحضيرية كفوءة ومركزة. وحذر عدد منهم من تكرار عمليات أخرى وتساءلوا عن الطريقة التي يمكن من خلالها لإجراءات أخرى أن تدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر في عام ٢٠١٠. ودعا البعض إلى وضع برنامج عمل لفترة ما بين دورة وأخرى يشمل أفرقة عاملة مفتوحة العضوية لمعالجة مسائل صعبة مدرجة في جدول الأعمال.

١٥ - وقدمت الوفود بعض المقترحات للعمل الذي سيجري الاضطلاع به للتحضير للدورة الثانية للجنة التحضيرية تشمل ما يلي:

(أ) إعداد خارطة طريق وجدول زمني للعملية التحضيرية بأكملها؛

(ب) وضع قائمة بالوثائق الأساسية التي ستعد للدورة الثانية؛

(ج) تحديد وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي يمكن أن تسهم بخبرات تتعلق بمواضيع محورية ومواضيع رئيسية لدعم عمل الأمانة.

تقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات الموجودة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة

١٦ - لم يكن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف وغايات مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية لعام ١٩٧٢، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، حاسما ولم يكن على وتيرة واحدة. فعلى الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحسين فرص الحصول على التعليم وتحسين الرعاية الصحية في بعض المناطق، لا تزال هناك مجموعة من التحديات الكبيرة. ولم تكن هذه الإنجازات موزعة بالتساوي، إذ إن هناك أوجه تفاوت كبيرة بين مختلف المناطق.

١٧ - وهناك ثغرات مستمرة في التنفيذ فيما يتصل بالقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، وعدم المساواة في الدخل، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تغير المناخ، وتخفيف

الضغط على النظم الإيكولوجية ومصائد الأسماك، والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والمشاركة الكاملة للمرأة في تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، وهو ما يعكس اتباع نهج مجزأ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٨ - وأشار بعض المتكلمين إلى أن الفجوة في الدخل والتنمية بين العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل آخذة في الاتساع، وأن هذا يشكل تحديا للتنمية المستدامة.

١٩ - وأشارت وفود عديدة إلى أنه لم تطرأ أي تغيرات كبيرة في أنماط الاستهلاك والإنتاج منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأنه من اللازم إدخال تغييرات أساسية في هذا الصدد لتحقيق تنمية مستدامة شاملة. ودعت هذه الوفود إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، حيث ينبغي للبلدان المتقدمة أن تضطلع بدور ريادي وفقا لمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، حسب قدرات كل بلد على حدة.

٢٠ - وذُكر أيضا ضمن الثغرات المتبقية عدم وجود سياسات ونهج متسقة مع بعضها البعض، تدعم التنمية المستدامة في مجالات التمويل والاستثمار والتجارة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٢١ - ومما زاد في إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، التي أثرت سلبا على الأداء الاقتصادي، وأضاعت ما تحقق من مكاسب بشق الأنفس، وزادت عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

٢٢ - وذُكر أن هناك حاجة إلى دفعة سياسية قوية لسد ثغرات التنفيذ، وأن أفريقيا والبلدان الأقل نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماما ودعما خاصين.

٢٣ - وذكرت وفود عديدة أن دراسة العوامل الكامنة وراء بطء وتيرة التقدم تشير إلى ضرورة تعزيز وسائل التنفيذ، وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدل والإنصاف، وإلغاء الإعانات المالية الضارة. وسُلّط الضوء أيضا على نقل التكنولوجيا، والتعاون في المجال التكنولوجي، والتدريب وتنمية القدرات، باعتبارها شروطا أساسية. وذكر المتكلمون أن رأس المال البشري يحتل مكانة مركزية في التنمية المستدامة، وشددوا على أهمية وجود قيادة وطنية قوية لتحقيق التقدم في مجال التنمية المستدامة.

٢٤ - وأشارت وفود عديدة إلى أن عدم كفاية الدعم المالي أعاق قدرة البلدان النامية على اتخاذ إجراءات بشأن التنمية المستدامة وحدَّ من إمكانية حصولها على وسائل تكنولوجية حديثة ونظيفة وسليمة بيئيا. وثمة حاجة أيضا إلى توفير الدعم لبناء القدرات، بما في ذلك ما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ولم تواكب المساعدة الإنمائية الرسمية مستوى الالتزامات في بعض الحالات، على الرغم من أن العديد من البلدان المانحة زادت حجم مساعداتها بقدر كبير واتخذت مجموعة من الإجراءات لتنسيق تقديم المساعدات وتوزيعها على نحو أكثر فعالية. وقد لا يتم الوفاء بالالتزام بمضاعفة المساعدات المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، كما اتفق على ذلك في قمة مجموعة الثماني في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى زيادة قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية، اقترح العديد من المشاركين أن تستكشف بالكامل التدابير والآليات المالية المبتكرة.

٢٥ - وتشكل الديون صعوبات للكثير من البلدان النامية، وسيشكل إيجاد حل فعال وعادل ودائم يركز على التنمية خطوة إيجابية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - وثمة حاجة إلى اتباع نهج متكامل وشامل ومتوازن إزاء التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي، بحيث يشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، وأعاد تأكيدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. وأشارت وفود عديدة إلى أنه من الضروري، على الصعيد الوطني، أن تُصقل الاستراتيجيات، وأن توضع منظورات أكثر وضوحا في مجال السياسة العامة من أجل التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن الضروري استكمال ذلك بآليات أقوى وأكثر فعالية فيما يتعلق بالدعم الدولي والإقليمي، وبالتزامات مالية أكبر بكثير. وأُدخل مفهوم أوسع فيما يتعلق بإعادة التوازن بهدف سد الفجوات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٢٧ - وثمة حاجة إلى تعزيز جهود جميع البلدان وأصحاب المصلحة بشأن اتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى تحديد وتحليل التجارب الناجحة والسياسات التي ثبت نجاحها، وينبغي أن يشمل ذلك بذل الجهود لتحديد أفضل السبل لتكييف وتنفيذ تلك السياسات في مختلف السياقات، وكيف يمكن تحسينها.

٢٨ - والحوكمة الرشيدة عامل مهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكتسي مشاركة القطاع الخاص، بسبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أهمية خاصة. وشدّدت وفود عدة على أهمية تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٩ - وهناك مؤشرات لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سبق أن استخدمتها بعض الجهات، لكن ما زالت هناك ثغرات على مستوى المعلومات والبيانات. وهناك أيضا حاجة إلى وضع مؤشرات لتقييم نقاط ضعف البلدان حيال مختلف الأزمات التي تواجهها، بما في ذلك تغير المناخ والأزمة المالية. ومن المفيد أن تتاح للبلدان مبادئ توجيهية موحدة لجمع المعلومات. ومن شأن جمع معلومات كمية عن التدفقات المالية والتكنولوجية أن يفيد في معالجة مشكلة عدم كفاية تمويل التنمية المستدامة وفي تحليل الاحتياجات في مجال نقل التكنولوجيا.

٣٠ - ومن شأن الإسهامات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن تقييم الثغرات تعزيز العملية التحضيرية، والإسهام إيجابا في صياغة نتائج المؤتمر. ومن شأن تحسين التعاون والتنسيق بين الوكالات أن يمكن المؤتمر من الاستفادة من خبرة وكفاءة مختلف المنظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بأدوات الإبلاغ والتوعية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال أدوات تقييم مثل أداة ''توقعات البيئة العالمية''. ومن شأن الإسهامات التي تقدمها المؤسسات المتعددة الأطراف والأوساط العلمية في التقييمات المتعلقة بالتقدم المحرز والثغرات الموجودة في التنفيذ أن تشكل هي الأخرى أداة قيمة للعملية التحضيرية.

٣١ - وطُلب من الأمانة إجراء مزيد من التقييمات الكمية بشأن الثغرات وأوجه القصور في التنفيذ والتدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين موثوقية وتوافر مؤشرات لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة.

٣٢ - ويمكن دعوة الحكومات والمجموعات الرئيسية لتوفير المعلومات من خلال الرد على أسئلة محددة، تعدّها الأمانة، فيما يتصل بالتقدم المحرز والثغرات الموجودة في التنفيذ. وعلى هذا الأساس، يمكن للأمين العام للمنظمة أن يقدم تقريرا موجزا، يتضمن استنتاجات، إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

مواجهة التحديات الجديدة والناشئة

٣٣ - من القضايا الجديدة والناشئة في مجال التنمية المستدامة الأزمة المالية والاقتصادية، وأزمتا الغذاء والطاقة. ومن التحديات الهامة الأخرى تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر، وندرة المياه، وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية، والقدرة على التأهب لمواجهة الكوارث والتعافي منها. وبينما تيسّر العولمة جهود النمو والقضاء على الفقر، فإنها تزيد أيضا

من عدم الاستقرار الاقتصادي. وقد خلّفت هذه الأزمات والتحديات آثارا على مستويات المعيشة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصحة شعوب البلدان النامية، وبخاصة أضعف الفئات.

٣٤ - ومن المتوقع أن يقوم المؤتمر، في إطار مجال التركيز المواضيعي المتفق عليه، بتناول مجموعة من القضايا الجديدة والناشئة ذات الصلة، لأغراض منها زيادة المرونة على الصعيدين الوطني والدولي، ودعم الجهود المبذولة لمواجهة الآثار السلبية للأزمات، ومنع تكرار أي أزمات مماثلة في المستقبل، إن أمكن.

٣٥ - والعديد من التحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة ليست جديدة بالضرورة، ولكن عندما تواجه مرة واحدة، كما يحدث مع الأزمات العالمية المتعددة، فإنها تؤثر على قدرة البلدان النامية على الاستجابة بفعالية. وهناك حاجة إلى بذل جهود فورية وجماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٦ - وأشارت بعض الوفود إلى أن هذه الأزمات المتعددة تشكك في نموذج التنمية السائد في العالم. وأشار البعض إلى الحاجة إلى وضع مؤشرات رفاه عوض الاكتفاء بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي. ودعا آخرون إلى استعراض أداء الأسواق على مدى العشرين سنة الماضية، ملمحين إلى أنها ربما لم تكن في مستوى التحدي المتمثل في توزيع الموارد الطبيعية النادرة، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية الاجتماعية. ورأى أحد الوفود أن الأزمات البيئية الحالية نشأت بسبب طريقة تعاملنا مع الأرض باعتبارها شيئا وليس موطنا، وعدم الاعتراف بأننا، نحن البشر، نشكّل جزءا من نظام الأرض.

٣٧ - ولم يتم التغلب على أزمة الغذاء العالمية حتى الآن، وما زال الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي يمثل تحديا كبيرا للتنمية المستدامة.

٣٨ - وأشير أيضا إلى أن الصحة العامة والوقاية من الأمراض المعدية تشكلان مجالاً هاماً للعمل الوطني والتعاون الدولي.

٣٩ - والاستثمار في تعليم الأطفال والكبار ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ويمكن أن يسهم في دعم اقتصاد مراع للبيئة. وينبغي أن تُتاح للجميع نظم تعليم وتدريب تتسم بالكفاءة في جميع المستويات، من أجل تعزيز المسارات المهنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة.

٤٠ - وتتضمن مبادرات تخفيف حدة التغيرات المناخية والتكيف مع آثارها المتوقعة مجموعة من القضايا والتكنولوجيات ومجالات التعاون الدولي الجديدة والناشئة. واقتُرحت شراكات

عالمية جديدة لنقل التكنولوجيا، تهدف بدورها إلى تعزيز تحول عالمي نحو اقتصاد قليل الانبعاث الكربوني.

٤١ - وأظهرت الكوارث الطبيعية الكثيرة في الآونة الأخيرة أهمية التأهب وتعزيز التعاون الدولي في جهود التصدي لهذه الكوارث. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة أن تيسّر عملية صنع القرار وحل المشاكل في الزمن الحقيقي، بما في ذلك في زمن الكوارث.

٤٢ - وما زال استمرار فقدان التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي على الصعيد العالمي يؤثر على آفاق التنمية المستدامة. فالكثير من الموارد، وبخاصة المخزونات السمكية، معرضة بشدة للنضوب. وأبرز الانسكاب النفطي الحالي في خليج المكسيك ضعف جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية، في مواجهة الكوارث البيئية.

٤٣ - واقترحت الوفود أن تعالَج مسألة الاختلالات في إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية في المؤتمر، وليس فقط في اجتماع مجموعة العشرين، مشيرة إلى أنه ينبغي الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية ليس في البلدان المتقدمة فحسب، بل في البلدان النامية أيضا.

٤٤ - وجرى التطرق إلى الهجرة الدولية كقضية من القضايا الناشئة التي تحد من إمكانية تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية. وينبغي أن تدمج الخبرات والمنظورات القطرية في التقييمات العلمية والتقنية لتعزيز الروابط بين العلوم والتعليم والسياسة العامة.

٤٥ - وتتطلب المواجهة الفعالة للتحديات الناشئة مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب.

٤٦ - وثمة حاجة إلى مراعاة الأشكال الجديدة للتعاون أو الآليات الدولية التي يمكن أن تعزز المساءلة في البلدان المتقدمة وتكفل وفاءها بالتزاماتها، في حين تحتاج البلدان النامية إلى نهج تمكينية ودعم أكثر فعالية لتعزيز تنميتها المستدامة.

٤٧ - وأشارت وفود عديدة إلى أنه ينبغي للمؤتمر أن يحدد السبل التي تمكّن منظومة الأمم المتحدة من زيادة الدعم المقدم في مجال بناء القدرات لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في البلدان النامية.

٤٨ - وأشار عدد من الوفود إلى ضرورة استكشاف آليات تمويل مبتكرة، في حين أشار آخرون إلى الحاجة إلى تقييم إمكانات تعبئة الموارد التي يتيحها أي مصدر أو آلية مبتكرة مقترحة للتمويل الدولي.

٤٩ - وقُدّم اقتراح بوضع حزمة من الحوافز للبلدان النامية تشمل عمليات جديدة وإضافية في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا وتخفيف ضوابط حقوق الملكية الفكرية.

٥٠ - وما زال الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي يمثل هو الآخر تحديا كبيرا للتنمية المستدامة، كما هو الشأن بالنسبة لتوافر المياه بشكل عام. وثمة مجموعة من الجهود الجارية لحماية موارد المياه العذبة التي تزداد ندرتها أكثر فأكثر، وذلك بسبل منها تحسين إدارة الموارد المائية والحد من تلوث المياه، ولكن من الضروري زيادة تكثيف هذه الجهود. واستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ العقد الدولي للعمل ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥، مهم في هذا الصدد.

٥١ - واستشهد بموضوع خلق فرص عمل خضراء باعتباره عنصرا هاما في التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، وتم التشديد على أن عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر تستدعي معالجة مجموعة من الجوانب المتصلة بالقوة العاملة، بما في ذلك إعادة تدريب العمال، على نحو واف.

٥٢ - ومع التسليم بأهمية مواجهة القضايا والتحديات الجديدة والناشئة المذكورة أعلاه، أشار بعض الوفود إلى أنه يمكن استيعاب هذه القضايا والتحديات ضمن مجال التركيز المواضيعي المتعلق بالاقتصاد الأخضر ومؤسسات التنمية المستدامة. واستنادا إلى هذا الرأي، فإن جدول أعمال المؤتمر لا يحتاج إلى إضافة بنود جديدة.

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

تعاريف وتفسيرات

٥٣ - لم يكن هناك توافق آراء واسع النطاق بشأن معنى الاقتصاد الأخضر. ففي إعلان نوسا دوا، كان مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اعترف بضرورة مواصلة تعريف مصطلح ''الاقتصاد الأخضر''. غير أنه كان هناك توافق في الآراء على أنه من الضروري فهم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة وبما يتفق مع مبادئ ريو. وليس هناك حاجة لإعادة تعريف التنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر ليس بديلا عن التنمية المستدامة. ووفقا لأحد التعاريف، يمكن تصور الاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي لم تتحقق بعد على العموم في أي مكان. ووفقا لتعريف آخر، يُنظر إلى الاقتصاد الأخضر كمسار لتحقيق التنمية المستدامة، أو كمسارات مختلفة، إذ إن العديد من الوفود أكدت أنه لا يوجد مسار واحد مناسب للجميع وإنما العديد من مسارات الاقتصاد الأخضر أو النمو الأخضر، تبعا للظروف الوطنية.

٥٤ - وأشارت عدة وفود إلى أنه يمكن للاقتصاد الأخضر، إذ يشجع على مزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الجديدة للطاقة النظيفة والإنتاج الأنظف، أن يوجد فرصا جديدة للنمو الاقتصادي. وسيكون من الضروري وضع أطر مناسبة للسياسات الوطنية لدفع عملية انتقالية نحو اقتصاد أخضر، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وزيادة تقريب النشاط الاقتصادي من التواؤم مع قدرات النظم الإيكولوجية على التحمل.

٥٥ - ومن الضروري أن يكون مفهوم الاقتصاد الأخضر واسع النطاق ومرنا بما يكفي كي يكون وثيق الصلة باحتياجات بلدان لها مستويات مختلفة من التنمية ولديها قدرات وأولويات وطنية مختلفة وأن يكون قابلا للتكيف معها. وكما ذكر أحد الوفود، يكمن الاقتصاد الأخضر في القيام باختيارات أكثر تطلعا إلى المستقبل بغض النظر عن اقتصاد البلد. وينبغي ألا يكون إطار الاقتصاد الأخضر قيدا من القيود، بل ينبغي أن يكون بمثابة دليل وعامل دعم للمبادرات والسياسات الوطنية. ويجري بالفعل تنفيذ العديد من السياسات والتدابير على الصعيدين الوطني والشعبي، ويمكن القول عن هذه الجهود إنها تبني اقتصادا أخضر. وأشارت السلطات المحلية إلى مجموعة واسعة النطاق من السياسات والتدابير المبتكرة للاقتصاد الأخضر التي يجري بدء العمل بها على صعيد البلديات، مثل الميزنة الإيكولوجية. ومن الممكن أن يساعد الحكومات إطار اقتصاد أخضر على اعتماد رؤية أكثر شمولية للسياسات الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وإذا ما خدم ذلك الغرض، فحينئذ يمكن أن يُثبت فائدته للحكومات.

٥٦ - وأعرب عدد من الوفود عن تحفظات إزاء تفسير معين لمفهوم الاقتصاد الأخضر اعتُبر معادلا لـ ”سوقنة“ الطبيعة والموارد الطبيعية. وارتُئي أن الأسواق غير الخاضعة للتنظيم كانت من العوامل التي أسهمت في التدهور البيئي وبالتالي فإن قدرتها على الإسهام في إيجاد حل مشكوك فيها.

٥٧ - وأعرب عن رأي بديل ارتُئي فيه أن إعطاء قيمة للنظم الإيكولوجية ومواردها لا يكمن في تيسير استغلالها بقدر أكبر، بل بالأحرى في تحميل الإنسان كامل تكاليف تخريب الطبيعة ومنحه كامل منافع حماية قاعدة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمقبلة.

٥٨ - وفي حين أن بعض الوفود تكلمت عن النمو الأخضر، فإن وفودا أخرى أشارت إلى الاقتصاد الأخضر، وعلى العموم لم يُميز بوضوح بين المصطلحين.

الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية

٥٩ - أثيرت شواغل بشأن المضمون الاجتماعي لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الذي يرى بعض الوفود أنه على ما يبدو يركز على التفاعل بين الاقتصاد والبيئة دون القيام بشكل صريح بتفسير الركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة.

٦٠ - وتحدثت عدة وفود عن الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي انتقال إلى اقتصاد أخضر إلى إيجاد فرص العمل اللائق، وشددت على أهمية التعليم وتكوين المهارات للقوة العاملة في الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الإمكانية. وارتئي أن النمو الأخضر يقوم بصفة عامة على كثافة اليد العاملة أكثر من النمو غير الأخضر، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل صافية. وأشار آخرون إلى أعمال منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الوظائف الأخضر التي حددت فرص العمل المرتبطة بسياسات وتدابير الاقتصاد الأخضر. وأشار أحد المتكلمين إلى عدد فرص العمل التي جرى إيجادها في شتى القطاعات الخضراء في مختلف البلدان. ومع ذلك، استمرت المخاوف من احتمالات فقدان فرص العمل في بعض القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية نحو اقتصاد أخضر، وجرى التأكيد على ضرورة التصدي لمسألة تكاليف التكيف للعمال وغيرهم، بوسائل منها الاستثمار في إعادة التدريب على العمل والحماية الاجتماعية.

٦١ - وشدد عدد من الوفود على أنه بقدر ما ينطوي الاقتصاد الأخضر على إدارة قاعدة الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام، فإنه أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر، وذلك لأن الفقراء يعتمدون اعتمادا كبيرا على قاعدة الموارد الطبيعية في كسب رزقهم. وشدد بعض الوفود على ضرورة أن يعالج الاقتصاد الأخضر في الظروف الوطنية للوفود الحاجة إلى إيجاد سبل عيش مستدامة، بما في ذلك للفقراء في المناطق الريفية. وأبرز البعض دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل والابتكار.

٦٢ - وأعربت الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا بوجه خاص عن تطلعها إلى أن يعالج الاقتصاد الأخضر شواغلها المتعلقة بالقضاء على الفقر والحد من الضعف وتعزيز المرونة. وأكد البعض أن الاقتصاد الأخضر هو السبيل الوحيد للمضي قدما في مواجهة التحديات، مثل التحدي المتمثل في تغير المناخ وآثاره.

السياق الدولي لاقتصاد أخضر

٦٣ - لا بد من وجود سياسات دولية وبيئة مؤسسية داعمة للترويج لاقتصاد أخضر. وشُدد على أن التجارة الدولية أساسية للتنمية المستدامة. وينبغي ألا يؤدي الدعم الدولي لعملية الانتقال نحو اقتصاد أخضر إلى وضع شروط أو معايير أو مقاييس يمكنها أن تولد قيودا لا مبرر لها أو مفروضة من جانب واحد في مجالات التجارة أو التمويل أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو غيرها من أشكال المساعدة الدولية. وينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يعزز زيادة تحرير التجارة في التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا، وأن يحسِّن فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق وأن يعزز نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وجرت الإشارة إلى وضع آليات تمويل مبتكرة لدعم عملية الانتقال نحو اقتصاد أخضر، منها صندوق استئماني عالمي للاقتصاد الأخضر.

٦٤ - ويجب ألا تحد المبادرات الدولية في مجال الاقتصاد الأخضر من الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ويجب تجنب الحماية الجمركية لاعتبارات بيئية.

٦٥ - وشددت جميع الوفود على ضرورة إعادة تأكيد أهمية التنمية المستدامة ومبادئ ريو، وكذلك نتائج التنمية المستدامة الأخرى الصادرة منذ مؤتمر ريو.

٦٦ - وقدمت الوفود والمجموعات الرئيسية طائفة من المقترحات المتعلقة بما يمكن تحقيقه في المؤتمر فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر.

٦٧ - وينبغي للمؤتمر أن يتجنب إجراء مناقشة نظرية للاقتصاد الأخضر. ودعت عدة وفود إلى اتخاذ إجراءات ووضع سياسات وتدابير ملموسة تدعم تحقيق خطتي ريو وجوهانسبرغ والأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت بعض الوفود أن الآثار على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تكون معيارا لتقييم السياسات المقترحة للاقتصاد الأخضر.

٦٨ - واقترح بعض الوفود أن يهدف المؤتمر إلى إقرار مجموعة من المبادئ الرامية إلى توجيه الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، ورسم خريطة طريق لهذا الانتقال وإعداد مجموعة أدوات مُحكمة يمكن لبلدان في مستويات تنمية مختلفة ولها ظروف وطنية مختلفة أن تستخدمها لتوجيهها نحو مسار اقتصاد أخضر ونمو أخضر. وشدد العديد على أهمية تبادل الخبرات العملية والدروس المستفادة في بناء اقتصاد أخضر.

٦٩ - وقال آخرون إنه من الضروري للمؤتمر أن يتجاوز مجرد الاتفاق على المبادئ وأن يركز على التنفيذ العملي الذي يلزم بشأنه النظر في وسائل التنفيذ، بما في ذلك التجارة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والموارد المالية.

٧٠ - ودعا بعض الوفود المؤتمر إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ''اتفاقية بيئية عالمية جديدة'' تشمل إشارة واضحة إلى الاستثمارات - العامة والخاصة على السواء - اللازمة للبلدان النامية لتحقيق انتقال نحو اقتصاد أخضر، والسياسات اللازمة لدعم وتحفيز هذه الاستثمارات، والتي ستوضع بناء على السلطة التقديرية للبلدان النامية. وقُدم اقتراح ذو صلة بالموضوع لإقرار ''مجموعة من التدابير التحفيزية على مراعاة البيئة'' للبلدان النامية.

٧١ - وأبرزت عدة بلدان الصلة بين الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج على نحو مستدام. وذكر البعض أنه يمكن للمؤتمر أن ينظر في اعتماد إطار العشر سنوات للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الذي من المتوقع أن يُتفاوض عليه في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٧٢ - وطلبت عدة وفود أن تتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات المعنية الأخرى على إعداد دراسة، تكون متاحة للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية، من شأنها تقييم المنافع والتحديات والمخاطر المرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد أخضر. واقتُرح أن تجرى هذه الدراسة بمساعدة فريق علماء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتشمل المسائل التي ينبغي تناولها في هذه الدراسة:

(أ) آثار السياسات الاقتصادية الكلية المترتبة على تنفيذ انتقال نحو اقتصاد أخضر؛

(ب) احتمال فقدان القدرة على المنافسة لدى بعض الصناعات، وهي مصدر لميزة نسبية لبعض البلدان؛

(ج) خطر ''الحماية الجمركية لاعتبارات بيئية''، نظرا لإضفاء الشرعية على بعض الإعانات المالية ''المقدمة للتشجيع على مراعاة البيئة'' التي يمكنها أن تشوه التجارة؛

(د) احتمال مساهمة الاقتصاد الأخضر في القضاء على الفقر عن طريق إيجاد سبل معيشة مستدامة.

واقترح بعض الوفود أن يشمل هذا العمل مجموعة من الخبرات والممارسات الجيدة الموجودة التي تنطوي على سياسات وتدابير للاقتصاد الأخضر في مختلف البلدان. كما أكد البعض أنه

ينبغي للأمانة العامة، في هذا العمل وغيره من الأعمال، أن تستفيد من المجموعة الكبيرة من الأعمال الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وينبغي أن تتجنب التكرار.

٧٣ - وطلب بعض الوفود إلى الأمانة العامة إعداد الوثائق اللازمة للدورة الثانية للجنة التحضيرية التي من شأنها تسليط مزيد من الضوء على مجموعة الخيارات المتعلقة بالسياسات ومزيج السياسات التي يمكن أن تستخدمها البلدان التي دخلت في مسارات اقتصاد أخضر، بالإشارة إلى المجالات السبعة المذكورة في تقرير الأمين العام، على النحو التالي:

(أ) استيعاب العوامل الخارجية في الأسعار كي تعكس التكاليف البيئية والاجتماعية الحقيقية؛

(ب) وضع سياسات للمشتريات العامة تتسم بالاستدامة؛

(ج) الإصلاحات الضريبية البيئية؛

(د) الاستثمار العام في البنى التحتية المستدامة - بما في ذلك وسائل النقل العام، والطاقة المتجددة وإعادة تكييف البنى التحتية والمباني القائمة لتحسين كفاءة الطاقة - ورأس المال الطبيعي، لاستعادة رأس المال الطبيعي والحفاظ عليه وتعزيز مخزونه كلما أمكن ذلك؛

(هـ) تقديم الدعم العام للابتكارات الخضراء وللبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا؛

(و) اعتماد سياسات استراتيجية للاستثمار والتنمية لوضع الأساس لنمو اقتصادي شامل اجتماعيا ومستدام بيئيا؛

(ز) وضع سياسات اجتماعية للتوفيق بين الأهداف الاجتماعية وسياسات الاقتصاد الأخضر القائمة أو المقترحة.

٧٤ - ودعت الوفود منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الأمانة العامة للمؤتمر بموظفين تنتدبهم مؤسسات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره)، وحثت الأمانة العامة أيضا على العمل مع المنظمات المالية والتجارية الدولية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٧٥ - وأعلن أحد الوفود عن إنشاء المعهد العالمي للنمو الأخضر الذي سيضع نماذج للنمو الأخضر خاصة بالبلدان، وأشار إلى أن المعهد يتطلع إلى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحليلية المتعلقة بتقييم النمو الأخضر/سياسات الاقتصاد الأخضر، ولا سيما في البلدان النامية.

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

٧٦ - اعتُبر وجود إطار مؤسسي فعال من أجل التنمية المستدامة عنصرا شديد الأهمية لكفالة التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، واعتُبرت متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عنصرا شديد الأهمية لمواجهة التحديات الناشئة التي تواجهها التنمية المستدامة. وسُلط الضوء أيضا على التنمية المستدامة باعتبارها هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - ولذلك فقد اعتبرت الوفود أنه ينبغي لمؤتمر عام ٢٠١٢ كفالة تجديد الالتزام السياسي ومضاعفة الجهود لكي تصبح المؤسسات المشاركة حاليا في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية، من خلال تحسين أوجه التآزر وتوفير الموارد الكافية.

٧٨ - وعزا كثير من الوفود عدم إحراز تقدم في جدول أعمال التنمية المستدامة إلى الطابع المشتت والمجزأ للبنية القائمة للتنمية المستدامة، الذي أفضى إلى زيادة الازدواجية وضعف التنسيق.

٧٩ - وأُعرب عن آراء متباينة بشأن أفضل السبل الرامية إلى تعزيز كفاءة بنية التنمية المستدامة وفعاليتها في منظومة الأمم المتحدة. فمن جهة، اعتُبر إضفاء قدر أكبر من الأهمية على البعد البيئي للتنمية المستدامة أمرا مرغوبا فيه. ومن جهة أخرى، شُدِّد على أهمية المحافظة على التوازن بين الدعائم الثلاث. وأُبرزت ضرورة تشجيع مزيد من التلاقي بين الدعائم البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٨٠ - واتُّفق بوجه عام على أنه ينبغي للأمم المتحدة توفير قيادة أقوى وإطار أكثر اتساقا لدعم صياغة السياسات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على حد سواء.

٨١ - وفي ذلك الصدد، أكد كثير من المتكلمين أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة والمنتدى الرئيسي الذي ينظر في المسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. إلا أن الوفود أكدّت ضرورة تعزيز دورها وفعاليتها، ولا سيما بوصفها منتدى لتعزيز الحوار وتوفير التوجيه في مجال السياسة العامة.

٨٢ - وأكدت الوفود مجددا أنه ينبغي للّجنة أن تصبح أكثر استشرافية وعملية المنحى. وبالتالي فإن تعزيز دور اللجنة لن يشمل فقط المسؤولية عن استعراض ورصد التقدم المحرز في

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بل أيضا كفالة الاتساق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز المبادرات والشراكات.

٨٣ - وأوصى كثير من الوفود بتقييم دور اللجنة وأساليب عملها بغية جعلها أكثر تفاعلا، واستكشاف إطار أكثر دينامية للاحتياجات المقبلة، مع احترام برنامج عملها المتعدد السنوات. وينبغي أن تسترشد المناقشات المقبلة بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بالفصل الحادي عشر من خطة جوهانسبرغ التنفيذية[أ].

٨٤ - ودعت عدة وفود اللجنة إلى تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات بفعالية أكبر، الأمر الذي سيؤدي بالمقابل إلى قدر أكبر من تبادل المعلومات والتعاون فيما بين جميع كيانات الأمم المتحدة في إطار التنمية المستدامة. وشددت وفود أخرى على ضرورة إيلاء اهتمام أدق لإدماج مقررات اللجنة في برامج الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة. وأبرزت الوفود والمجموعات الرئيسية أيضا أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة في تيسير المشاركة الهادفة للمجتمع المدني من خلال برنامج مجموعاتها الرئيسية، وفي إسهامها القيّم في التنفيذ من خلال تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٨٥ - ودعت الوفود إلى تبني المؤسسات على نطاق أوسع لتحقيق قدر أكبر من الاتساق المنهجي بشأن برنامج عمل التنمية المستدامة وأقرّت بأن منظمات الأمم المتحدة ليست الأطراف الفاعلة الوحيدة في الهيكل المؤسسي العالمي للتنمية المستدامة. وأعرب بعض الوفود عن رغبته في إقامة هيكل شامل للتنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأدوار والوظائف المحتملة للجنة التنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع مراعاة ضرورة تبسيط العمل في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ودعت الوفود بقوة إلى تعزيز أوجه التآزر فيما بين تلك الاتفاقات، فأشاروا إلى نجاح نتائج الدورات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمري باريس وبازل، واتفاقيتي روتردام وستوكهولم، ولا سيما في ما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، بوصفها خطوة مهمة في ذلك الصدد.

٨٦ - وسلطت الوفود الضوء على ضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها التعقيدات المؤسسية القائمة في الإطار البيئي. وحُدِّد تعزيز الحوكمة البيئة الدولية في سياق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بوصفه محل اهتمام خاص. وأُشير إلى أن النظام الحالي للحوكمة البيئية الدولية نظام غير متسق، وهو مجزأ ويفتقر إلى أوجه التآزر، وإلى الكفاءة والفعالية،

(أ) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

كما أنه أسفر عن ازدواجية العمليات وألقى بأعباء ثقيلة فيما يتعلق بالاجتماعات والإبلاغ، ولا سيما على كاهل البلدان النامية.

٨٧ - وقدِّمت بالتالي حجة قوية من أجل ترشيد الإطار المؤسسي البيئي الدولي. وفي ذلك الصدد، أكد كثير من الوفود أن العملية الاستشارية بشأن إصلاح الحوكمة البيئية الدولية، التي بدأها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، تشكّل إسهاما هاما في النقاش بشأن الحوكمة البيئية الدولية في سياق المؤتمر. وأعرب المتكلمون عن اهتمامهم بنتائج الدورة السادسة والعشرين المقبلة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي ينبغي للمجلس أن يتناول فيها التوصيات المقدمة بشأن تعزيز أوجه التآزر فيما بين المؤسسات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٨٨ - وطالب بعض المتكلمين باتباع نهج تدريجي صوب الإصلاحات الإدارية؛ بينما فضّل آخرون مقترحات إصلاحية أهم وأبعد مدى. وأُعرب عن اهتمام كبير بعملية إصلاح الحوكمة البيئية الدولية، التي سيقتضي إنهاؤها بنجاح وجود إرادة سياسية قوية. وجرى التأكيد أيضا على أهمية تحسين مشاركة عامة الناس في العملية.

٨٩ - ورأى كثير من الوفود أن مساعدة البلدان النامية في تنفيذ الالتزامات البيئية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، تمثل هدفا رئيسيا من أهداف تعزيز الحوكمة البيئية الدولية، يتطلب بناء القدرات، والموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعلومات، ونُظم استعراض ورصد أكثر فعالية.

٩٠ - وشدّد بعض الوفود أيضا على ضرورة ترشيد اتخاذ القرارات في مجال التنمية المستدامة، واتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي وفقا لمبدأ مكان الحدوث.

٩١ - وركّز كثير من الوفود على ضرورة تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية؛ ودعم إنشاء مؤسسات محلية ووطنية وتعزيزها في إطار التنمية المستدامة؛ ودعم إنشاء استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة؛ وضرورة زيادة التمويل، ولا سيما في البلدان النامية. وسُلِّط الضوء أيضا على احتياجات الفئات المعوزة والضعيفة.

٩٢ - ووجه المتكلمون الاهتمام إلى أهمية كفالة أن تشكّل الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني جزءا من عملية المؤتمر. وشملت الاقتراحات إنشاء مجالس وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين تتعلق بالتنمية المستدامة وإدماجها في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى الوطني، وكذلك إنشاء مؤسسات مخصصة لتعزيز نهج متكامل للتنمية المستدامة.

٩٣ - وشدّدت الوفود على الحاجة إلى إطار مؤسسي أقوى للتنمية المستدامة، ذي منظور سياساتي أكثر وضوحا وزيادة التركيز على التنفيذ. وبغية تيسير مزيد من التقارب والاتساق فيما بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، اقترحت الوفود استكشاف ومتابعة أوجه التآزر في الأطر القائمة، من قبيل استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، ''وحدة الأداء''، بغية تعزيز التنسيق وكفالة التنفيذ بصورة أكفأ. وأشارت الوفود إلى ضرورة الحصول على ما يكفي من أموال لدعم الإطار المؤسسي الدولي للتنمية المستدامة واقترحت استكشاف دور مرفق البيئة العالمية في ذلك الصدد.

المرفق الثاني

تقرير الميسرين المشاركين عن مداولات فريق الاتصال ١ بشأن استعراض العملية التحضيرية، بما فيها المسائل التنظيمية والإجرائية، تمهيدا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢

١ - ناقش فريق الاتصال المعني بالعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المسائل الإجرائية المعلقة المتصلة بالعملية التحضيرية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٣٦، ووضع عددا من التوصيات.

٢ - فريق الاتصال:

(أ) دعا إلى تعزيز التخطيط والتنسيق وطلب إلى المكتب، بدعم من الأمانة، وضع جدول زمني للاجتماعات المتعلقة بالتحضير للمؤتمر، على أن يشير الجدول الزمني إلى كيفية استفادة العملية التحضيرية من تلك الاجتماعات.

(ب) أهاب بالدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي[ب] واتفاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف شديد و/أو تصحر، لا سيما في أفريقيا[ج]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[د] وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ودعا المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، كي تساهم في العملية التحضيرية عن طريق تقديم مساهمات تقنية ومدخلات حسب الاقتضاء لتقرير الأمين العام عن الغرض من المؤتمر وموضوعاته. وتحقيقا لتلك الغاية ينبغي للأمانة العامة أن تعد مبادئ توجيهية لتقديم المدخلات. ويكون الموعد النهائي لتقديم المدخلات هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقبل ثمانية أسابيع من الاجتماعات التي ستعقد بين دورتي اللجنة التحضيرية الثانية والثالثة.

(ج) دعا مجالس إدارات هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم ما يناسب من النتائج المتمخضة عن اجتماعاتها فيما يخص الهدف من المؤتمر وموضوعاته[هـ].

(ب) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(ج) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(د) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(هـ) لا يعني ذلك ضمناً دعوة مجالس الإدارات المشار إليها طيّه إلى عقد اجتماعات إضافية تتجاوز تطابق برنامج عملها المعتاد.

(د) دعا إلى مشاركة ومساهمة المجموعات الرئيسية كلها التي وردت في جدول أعمال القرن ٢١[و]، والتي أدرجت باستفاضة في خطة جوهانسبرغ التنفيذية[ز] وفي القرارات التي اُتخذت خلال الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وذلك في جميع مراحل العملية التحضيرية. ودعيت الدول إلى تمويل مساهمة ومشاركة المجموعات الكبرى من البلدان النامية في جميع مراحل العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه.

(هـ) طلب إلى الأمانة السعي للحصول على معلومات ومدخلات ومساهمات، بطرق عدة من بينها الاستبيانات الموجهة إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الكبرى وغيرها من الأطراف المؤثرة بشأن تجاربها بما في ذلك عوامل النجاح والتحديات والمخاطر المتعلقة بالغرض من المؤتمر وموضوعاته. وأن يكون الموعد النهائي لتقديم المدخلات هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(و) طلب إلى الأمانة، بتوجيه من المكتب، إعداد تقرير تجميعي عن المعلومات والمساهمات التي جمعت وفقا للفقرة ٥ أعلاه.

(ز) طلب إلى الأمانة مواصلة استخدام الموقع الشبكي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كأداة فعالة لجمع المعلومات وتبادلها والبناء على التجارب المستفادة من هذا الموقع الشبكي.

(ح) **طلب إلى الأمانة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنظم، بالتشاور مع المكتب، وفي إطار الموارد الحالية، اجتماعات غير رسمية مفتوحة باب العضوية بين الدورات لمدة إجمالية لا تتجاوز ستة أيام، من بينها اجتماع واحد لمدة يومين يُعقد بعد الانتهاء من عملية التجميع المطلوبة أعلاه وقبل انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية، واجتماعان مدة كل منهما يومان بين الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية، واجتماع أخير بين الدورات يعقد في موعد لا يتجاوز ثمانية أسابيع قبل انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية. ويكون الهدف من تلك الاجتماعات هو إجراء مناقشات مركزة وموضوعية خدمة للموضوع المحوري للمؤتمر.**

(و) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(ز) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

المرفق الثالث

تقرير الميسرين المشاركين عن مداولات فريق الاتصال ٢ بشأن مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢

١ - اجتمع فريق الاتصال ٢ أربع مرات. وحدد الفريق في اجتماعه الأول المسائل التي سيتطرق إليها، وفي اجتماعه الثاني شرع الفريق في قراءة مشروع النظام الداخلي بالكامل كما ورد في الوثيقة A/CONF.216/TC/4. وأثيرت عدة تساؤلات بشأن التفكير في مشاركة الاتحاد الأوروبي وفلسطين في الوثيقة. وحضر ممثل عن مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة الاجتماع الثالث لفريق الاتصال من أجل الاستماع إلى تلك التساؤلات. وأحاط الممثل علما ببعض التساؤلات لكنه أبلغ الرئيسين بأن تقديم رد قاطع على أي سؤال يتطلب تقديمه في شكل كتابي إلى اللجنة التحضيرية بالطريق الرسمي. وفي الاجتماع الرابع لفريق الاتصال، طرحت مجموعة الـ ٧٧ والصين بعض المخاوف بشأن تلك التساؤلات، واقترحت إدراج التساؤلات التالية في النص المعدل: (أ) مدى صحة وانطباق الفقرة أ من مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١/١٩٩٥ على الوثيقة بأكملها في الوقت الراهن؛ (ب) ومدى الحاجة إلى اتخاذ قرار من جانب المجلس بشأن الاستعاضة بشكل رسمي عن مسمى ''الجماعة الأوروبية'' ''بالاتحاد الأوروبي''.

٢ - وقد اعترض الاتحاد الأوروبي على إدراج هذه التساؤلات، مشيرا إلى مقرر المجلس ٢٠١/١٩٩٥ والوثيقة PRO/NV/Denomination Change - European Union، المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأشار أيضا على سبيل المثال إلى مشاركته في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٣ - ولم يتم التوصل إلى اتفاق على إحالة مشروع النظام الداخلي المعدل إلى الجلسة العامة. ورغم أن فريق الاتصال قرأ النص بأكمله فقد أشار العديد من الوفود إلى ضرورة التشاور مع عواصمها قبل التوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النص الأصلي.

المرفق الرابع

قائمة بالوثائق المعروضة على الدورة الأولى للجنة التحضيرية

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/CONF.216/PC/1	٢	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.216/PC/2	٣	التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة وتحليل للمواضيع المطروحة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
A/CONF.216/PC/3	٤	المسائل التنظيمية والإجرائية
A/CONF.216/PC/4	٥	مشروع النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
A/CONF.216/PC/L.1	٤	مشروع تقرير الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
A/CONF.216/PC/INF.1		قائمة المشاركين

المرفق الخامس

الأنشطة الجانبية

١ - عُقد ما مجموعه ٧ أنشطة جانبية على هامش الاجتماعات الرسمية للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقامت بتنظيم الأنشطة الجانبية مجموعة متنوعة من الأطراف المؤثرة من بينها منظمات دولية وحكومات ومجموعات كبرى.

٢ - تضمنت الأنشطة الجانبية مناقشات تفاعلية نشطة ركزت على الموضوعات الرئيسية للمؤتمر - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٣ - يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية للأنشطة الجانبية وجداول أعمالها وملامحها الرئيسية على الموقع الشبكي لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في العنوان التالي http://un.org/esa/dsd/rio20/resources/perpcomm1_doc_other_UNCSD_rio_plus_20.shtml.

010710 300610 10-39203 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال